



The Iraqi–Turkish Water Crisis Between 2020 and 2024

Assistant lecturer Qasim Mohsin Raheem^{1,*}

¹ Babylon Center for Civilization and Historical Studies, University of Babylon, Iraq

* Corresponding author, Email: qm598828@gmail.com

Received: 12/07/2025

Accepted: 23/08/2025

Abstract

The water crisis between Iraq and Turkey is one of the ongoing issues that significantly affects the bilateral relations between the two countries, particularly with the challenges related to the sharing of water from the Tigris and Euphrates rivers. This crisis primarily began with Turkey's implementation of large-scale water projects, such as the Ilisu Dam, which contributed to a significant reduction in water flow to Iraq. Iraq faces several challenges due to these projects, including water scarcity, environmental degradation, and the effects of climate change. The Iraqi government is striving to find diplomatic solutions through negotiations with Turkey and other countries like Iran to secure fair water shares. The study explored the main causes of the crisis through several aspects, such as Turkish water projects, the expansion of water usage, the absence of binding water agreements, the impacts of climate change, and political considerations. It also examined future scenarios and the challenges related to water sharing, discussing possibilities for cooperation between the two countries in managing the water crisis. The study further clarified that the future of the crisis depends on several factors, such as changes in political relations between Iraq and Turkey, adherence to diplomatic solutions, international pressures, and cooperation in facing climate change. The study emphasized the need for sustainable solutions to ensure water security in Iraq and the broader region.

Keywords: Water, crisis, Iraq and Turkey.

أزمة المياه العراقية – التركية بين العام ٢٠٢٠-٢٠٢٤

م.م. قاسم محسن رحيم^{1*}

¹مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق

*البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: qm598828@gmail.com

المستخلص

تعد أزمة المياه بين العراق وتركيا إحدى القضايا المستمرة التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة مع وجود تحديات تتعلق بتقاسم مياه نهر دجلة والفرات. بدأت هذه الأزمة بشكل رئيسي بعد تنفيذ تركيا لعدة مشاريع مائية كبرى، مثل سد إليسو التي ساهمت في تقليص تدفق المياه إلى العراق بشكل ملحوظ. يواجه العراق العديد من التحديات بسبب هذه المشاريع، بما في ذلك قلة إمدادات المياه، تدهور البيئة، وتأثيرات التغيرات المناخية، تسعى الحكومة العراقية لإيجاد حلول دبلوماسية من خلال مفاوضات مع تركيا ومع دول أخرى، مثل إيران، لضمان حصص عادلة من المياه. تناولت الدراسة الأسباب الرئيسية للأزمة من خلال عدة جوانب مثل المشاريع المائية التركية، التوسع في استخدام المياه، غياب الاتفاقيات المائية الملزمة، تأثيرات التغيرات المناخية، والاعتبارات السياسية، كما تم استعراض السيناريوهات المستقبلية والتحديات المرتبطة بتقاسم المياه، وناقشت احتمالات التعاون بين البلدين في إدارة أزمة المياه. وأوضحت الدراسة أيضاً أن مستقبل الأزمة يعتمد على العديد من العوامل، مثل التغيرات في العلاقات السياسية بين العراق وتركيا، الالتزام بحلول دبلوماسية، الضغوط الدولية، والتعاون في مواجهة التغيرات المناخية، وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد حلول مستدامة لضمان الأمن المائي في العراق والمنطقة ككل.

الكلمات المفتاحية: الماء، الأزمة، العراق وتركيا.

المقدمة

تعتبر أزمة المياه بين العراق وتركيا من القضايا البارزة التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي تمتد آثارها إلى مستوى الأمن المائي والاقتصادي في العراق والمنطقة بأسرها. تنبع هذه الأزمة بشكل أساسي من التقاسم غير العادل لمصادر المياه المشتركة من نهري دجلة والفرات، واللذين يعتبران المصدرين الرئيسيين للمياه في العراق. منذ بداية تنفيذ تركيا لمشاريع مائية كبرى مثل سد إليسو، والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تقليص تدفق المياه إلى العراق، بدأ يظهر التوتر بين البلدين بسبب اختلاف التوجهات في إدارة هذه الموارد المائية المشتركة، في هذا السياق، يزداد التحدي بفعل التغيرات المناخية التي تؤثر في توفر المياه في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الوضع ويجعل البحث عن حلول مستدامة أكثر إلحاحًا.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أزمة المياه بين العراق وتركيا، مع التركيز على الأسباب الرئيسية للأزمة، والآثار المترتبة عليها، وأفاق التعاون بين البلدين لتقاسم هذه الموارد المائية بشكل عادل. كما يسعى البحث إلى تقييم تأثيرات التغيرات المناخية على الموارد المائية، واستكشاف الحلول الممكنة لمعالجة هذه الأزمة على المستويين المحلي والدولي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أزمة المياه بين العراق وتركيا والتي تعتبر من القضايا الحيوية التي تهدد استقرار العراق وسلامته البيئية والاقتصادية. تناول البحث أسباب الأزمة، تحدياتها، وأفاق الحلول الممكنة من خلال التعاون بين البلدين والضغط الدولي. كما يستعرض البحث دور التغيرات المناخية في تفاقم هذه الأزمة ويقدم تحليلاً للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها. يوفر هذا البحث أيضًا استراتيجيات محتملة لتقاسم المياه بين البلدين، مما يساعد صناع القرار في وضع حلول عملية مستدامة لضمان الأمن المائي في العراق.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تفاقم أزمة المياه بين العراق وتركيا نتيجة للتقاسم غير العادل للمياه من نهري دجلة والفرات. تتفاقم هذه الأزمة بسبب المشاريع المائية الكبرى التي تنفذها تركيا، مثل سد إليسو، والتي تؤدي إلى تقليص تدفق المياه إلى العراق. مما يهدد استقرار الأمن المائي في العراق ويؤثر على قطاعات الزراعة، الطاقة، والمجتمع بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب اتفاقيات مائية ملزمة بين العراق وتركيا يزيد من تعقيد المفاوضات ويجعل الوصول إلى حلول عملية أمراً صعباً. هذا الوضع يفرض تحديات كبيرة أمام العراق في تحقيق استدامة مائية وضمان حقوقه في المياه، في ظل الضغط المتزايد من التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد المائية المتاحة. ويمكن تلخيص إشكالية البحث بالأسئلة الآتية:

1. ما هي الأسباب الرئيسية لأزمة المياه بين العراق وتركيا؟
2. كيف تؤثر المشاريع المائية التركية على تدفق المياه إلى العراق؟

3. ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نقص المياه في العراق؟
4. ما هي الخيارات الممكنة للتعاون بين العراق وتركيا في إدارة الموارد المائية؟
5. كيف يمكن التخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية على أزمة المياه بين البلدين؟
6. ما هو دور المجتمع الدولي في دعم العراق لحل أزمة المياه مع تركيا؟
7. هل يمكن التوصل إلى اتفاق عادل ومستدام لتقاسم مياه نهر دجلة والفرات بين العراق وتركيا؟

فرضية البحث

يفترض البحث ان أزمة المياه العراقية التركية أزمة تاريخية جددتها أزمة المياه الدولية من جهة ومن جهة أخرى فرضت دول المنبع كتركيا على دولة المصب ودولة متشاطئة معها وفق منظور التعريفات القانونية الدولية التي عرفت نهر دجلة والفرات نهرين دوليين لهما وبالتالي لدولتهما الحق القانوني الكامل لكل ما يأتي به القانوني الدولي للانهار الدولية من حقوق وبالتالي لشعوبهما .. غير أن مشروعات مفروضة على دولة المصب وهو العراق تقوم بفرضها تركيا عليه كمشروع (الغاب) أو ما بمشروع بناء السدود المائية التركية كسد أليسو وغيره الذي أخذ يقطع شرياني الحياة البشرية وصولا لحياة الشعب والدولة العراقية الشريك الأساس في هذا المورد البشري والحيوية في الحياة وهو غير قابل للمساومة ولا للاحتكار كالهواء وبالتالي نظمت القوانين والأعراف الدولية هذه الموارد وابتعدتها عن معادلات الضغوط السياسية على الدول والشعوب وحينما تكون هناك شح فيها تأخذ الدول وفقا لمعادلة القانون الدولي والأعراف والاتفاقيات الدولية بضرورة تقاسم الضرر وتقاسم المنافع أيضا.. غير أن هناك ازدواجية واضحة في كيفية التغلب على الأزمة الدولية هذه ويقابلها تغييب للقواعد الدولية المنظمة لحلحلة هذه الأزمة .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين الأول تناول المدخل المفاهيمي وتاريخ أزمة المياه بين العراق وتركيا وفي المبحث الثاني منه ناقشنا الاتفاقيات والقوانين والقواعد الدولية وسياسة الحكومة العراقية لحل الأزمة بين العام ٢٠٢٠-٢٠٢٤ والسيناريوهات المستقبلية للأزمة .

المبحث الأول: تاريخ وتعريف أزمة المياه بين العراق وتركيا:

المطلب الأول: تاريخ وتعريف أزمة المياه بين العراق وتركيا:

تُعد مشكلة المياه من القضايا الأساسية التي تُؤرق الشعوب، ليس فقط لأنها تمثل أساس بقاء الحياة على الأرض، ولكن أيضا بسبب التوزيع غير المتكافئ للمياه بين الدول، إن دورة المياه الطبيعية التي وضعها الله سبحانه وتعالى، والتي تبدأ بتبخر المياه ثم تكاثفها وتهطل مطرا، هي عملية هامة لضمان توزيع المياه في البيئة وفقا للدورة الهيدرولوجية، وعلى الرغم من أن المياه تغطي نحو (80%) من سطح الأرض، فإن غالبية هذه المياه مالحة، حيث تشكل المياه المالحة حوالي (97%) من

إجمالي المياه، بينما يشكل الجزء العذب أقل من (1%) من المخزون الكلي للمياه، سواء على سطح الأرض أو في باطنها للاستخدام البشري(1)

تشير العديد من المؤشرات إلى أن مصادر المياه العذبة في العالم أصبحت مهددة بالانحسار، نتيجة لعدة عوامل أهمها المشاريع الكبرى التي تنفذها دول المنبع مثل تركيا وإيران، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تؤثر على تدفق المياه من منابع الأنهار، ويتوقع أن تتأثر الحصص المائية للعراق بشكل خاص، مما يجعله من بين الدول العربية التي ستواجه تحديات حادة في الوصول إلى المياه الصالحة للاستخدام، وهو ما يعزز القلق حول مستقبل الأمن المائي في المنطقة(2).

وتعتبر أزمة المياه بين العراق وتركيا من القضايا المستمرة في العلاقات الثنائية بين البلدين، نظراً لشراكتها في نهري دجلة والفرات، اللذين يشكلان المصدرين الرئيسيين للمياه في العراق. وقد تفاقمت هذه الأزمة مع تنفيذ تركيا لمشاريع مائية كبرى، أبرزها سد إليسو، منذ بداية الألفية الجديدة، ما أدى إلى تراجع تدفق المياه إلى العراق نتيجة ضعف المصادر البديلة التي يمكن أن تفي باحتياجاته المائية. وعلى الرغم من محاولات التفاوض بين الطرفين، لم يتم التوصل إلى حل جذري للنزاع حول حقوق المياه، ما يضع الاستقرار البيئي والاقتصادي للعراق تحت تهديد مستمر(3).

تعريف الأزمة وأسبابها

تتمثل أزمة المياه بين العراق وتركيا في النزاع حول تقاسم المياه من نهري دجلة والفرات، وهما المصدران الرئيسيان للمياه في العراق. نشأت هذه الأزمة أساساً نتيجة لمشاريع السدود الكبرى التي نفذتها تركيا على هذين النهرين، أبرزها سد إليسو، والتي أدت إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى العراق من نحو 49 مليار م³ في ثمانينيات القرن الماضي إلى أقل من 20 مليار م³ في العام 2010. وقد أسفرت هذه المشاريع عن توترات سياسية واقتصادية، إذ يرى العراق أن حقوقه المائية تتعرض للانتهاك، مما يهدد أمنه المائي والاقتصادي(4).

تحليل أسباب الأزمة

تتبع الأزمة في جوهرها من غياب البدائل الفاعلة لدى العراق مقابل توسع تركيا في بناء السدود المائية، ويمكن تحليل أبرز أسبابها على النحو التالي:

أ- مشاريع السدود التركية: منذ السبعينيات، بدأت تركيا بتنفيذ مشاريع مائية ضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "جنوب شرق الأناضول"، الذي تضمن بناء عدة سدود كبيرة، أبرزها سد أتاتورك وسد إليسو، بهدف تحسين استغلال المياه لإنتاج الطاقة الكهربائية وتوسيع الزراعة وتطوير السياحة وتوطين السكان في مناطقهم. ومع بدء تنفيذ سد إليسو عام 2006، تقلصت كمية المياه المتدفقة إلى العراق بشكل ملحوظ نتيجة تخزين كميات كبيرة خلف السدود، مما أثر سلباً على الأراضي العراقية(5).

¹ شروف، عصام، أزمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة، 2015، ص ٢٤

² الربيعي صاحب، تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي. بيروت: شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات، 2014، ص ١٧،

³ عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، ص 58

⁴ محمد رشيد، أزمة المياه في الشرق الأوسط: تحديات وفرص التعاون، ط دار الكتاب العربي، بيروت، 2019، ص ٤٦ - ٤٩.

⁵ عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، ص 59-60

ب- التوسع التركي في استخدام المياه: تعمل تركيا على زيادة استهلاك المياه في مناطق جنوب شرق الأناضول، التي تعتمد بشكل كبير على نهري دجلة والفرات. مع النمو السكاني وارتفاع الطلب على المياه الزراعية والصناعية، نفذت تركيا المزيد من المشاريع لتعزيز القدرة على تخزين واستغلال المياه، وهو ما أسفر عن تأثيرات سلبية على حصص العراق، خاصة في ظل تفاوت احتياجات البلدين وتغير الظروف المناخية(6).

ت- غياب الاتفاقيات المائية الملزمة: بالرغم من وجود اتفاقيات بين العراق وتركيا، مثل اتفاقية 1980 للتعاون في إدارة المياه، فإن هذه الاتفاقيات كانت غير ملزمة ولم تحدد حصصاً واضحة لكل طرف. كما أن الاتفاقيات لم تواكب التغيرات الناجمة عن بناء السدود الكبرى، ما جعل العراق يواجه صعوبة في ضمان حصته المائية(7).

ث- التغيرات المناخية: ساهمت التغيرات المناخية في تفاقم أزمة المياه، إذ أدت زيادة درجات الحرارة وقلة الأمطار وتنامي السكان إلى ندرة متزايدة في الموارد المائية، مع استمرار مؤشرات الجفاف، مما يصعب التوصل إلى حلول لأزمة المياه بين العراق وتركيا(8).

ج- الاعترافات السياسية: رغم عدم استخدام المياه كأداة ضغط حتى الآن، إلا أنها تمثل عنصراً سياسياً محتملاً. يرى العراق أن له حقوقاً مائية عادلة، بينما تعتبر تركيا أن المياه مورد طبيعي يمكنها استخدامه كما تشاء، معتبرة أن النهريين غير خاضعين لأحكام القانون الدولي كأنهار عابرة للحدود، ما يزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق شامل(9).

ح- زيادة الطلب على المياه: مع النمو السكاني والاقتصادي في كلا البلدين، ارتفع الطلب على المياه بشكل كبير. في العراق، يعتمد الاقتصاد والري الزراعي على هذه الموارد، خاصة في المناطق الجنوبية التي تعاني من انخفاض مستوى المياه، مما يزيد من الفقر والبطالة. في تركيا، ترتفع الاحتياجات المائية لتوسيع الزراعة وتوليد الطاقة، ما يؤدي إلى تنافس غير مستدام على الموارد المائية(10).

تلك الأسباب مجتمعة أدت إلى تصعيد أزمة المياه بين العراق وتركيا، حيث أن مصالح كل طرف في استخدام الموارد المائية تتعارض، وفي غياب اتفاقيات ملزمة، تظل الأزمة قضية مستمرة وتحدياً دائماً في العلاقات الثنائية بين البلدين.

في هذا السياق، يتضح أن هناك حاجة ماسة لبناء استراتيجيات تنموية شاملة تضمن الاستدامة المائية والبيئية، مع التركيز على التعاون المشترك بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات، ويجب أن يترافق ذلك مع فهم عميق للعلاقات بين هذه الدول، حيث إن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي إلى التوتر في العلاقات المائية بين العراق ودول الجوار:

1. قيام دول المنبع بتنفيذ مشاريع كبيرة تهدف إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية، بما في ذلك بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار لتوليد الطاقة الكهربائية.

6 أحمد الكعبي، تأثير مشاريع السدود التركية على الأمن المائي في العراق مجلة الدراسات المالية، بغداد ، 2020 ، 112-118
7 عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية ، العدد 80 ، ص 61
8 عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية ، العدد 80 ، ص 61
9 موسكين سليم ، انغام عادل العزاوي تأثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب النهري دجلة والفرات . مجلة قضايا سياسية ، العدد 76 ، جامعة النهريين 2024 ، ص 537-538

10 عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ العام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية ، العدد 80 ، ص 62

2. غياب اتفاقيات دولية ملزمة لتنظيم حصص المياه والاستخدام المشترك لمياه نهر دجلة والفرات.

3. ضعف ارتباط تركيا بالعراق وسوريا مقارنة بعلاقاتها السياسية والعسكرية القوية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) (11).

من خلال هذه العوامل، يصبح من الواضح أن تحديات المياه تتطلب تعاوناً إقليمياً حقيقياً لضمان استدامة هذه الموارد الحيوية للأجيال القادمة.

يمكن رصد أبرز نقاط الخلاف بين تركيا والعراق من خلال مواقف كل طرف، والتي تعكس الاختلافات الجوهرية في كيفية التعامل مع الأزمة المائية بينهما، والموقف التركي يتضمن عدداً من القضايا الرئيسية، أهمها (12):

1. اعتبار نهر دجلة والفرات أنهاراً عابرة للحدود، وليس أنهاراً دولية، مما يعني أن تركيا تعتبر المياه المشتركة حقاً سيادياً لها في المقام الأول.

2. ضرورة تصنيف الأراضي والمشاريع الزراعية والمائية بشكل تفصيلي، وتحديد احتياجات المشاريع وفقاً للأسس موحدة، من خلال لجان فرعية متخصصة تشمل جميع الأطراف المعنية.

3. التقييم الفني والاقتصادي للمشاريع المائية بهدف وضع سلم أولويات لاستثمار المياه بشكل أمثل، مع رفض مبدأ تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة، والتركيز على مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه.

أما الموقف العراقي فيتمحور حول النقاط التالية (13):

1. اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين، مشيراً إلى صعوبة نقل المياه من نهر دجلة إلى حوض الفرات بسبب الملوحة العالية في منخفض الثرثار، الذي يُعتبر في الأساس مشروعاً للحد من الفيضانات في بغداد.

2. التمسك بالحقوق المكتسبة للمشاريع القديمة، حيث يركز العراق على احتياجات المشاريع الزراعية القائمة أولاً، على أن يتم توزيع الفائض من مياه الفرات وفقاً لتوافرها، على المشاريع الجاري تنفيذها ثم المستقبلية.

من خلال هذه المواقف، يمكن ملاحظة أن الموقف التركي يعكس أساليب الضغط والسيطرة على الموارد المائية، عبر سياسات تتسم بالتعامل السلبي والتمسك بالتحكم في منابع النهرين، مستندة إلى عدة محاور رئيسية:

1. سياسة "فرق تسد" التي تهدف إلى تعزيز التوترات بين الأطراف المتشاطئة.

2. استخدام المياه كورقة ضغط، بالإضافة إلى استخدام سلاح النفط في التأثير على المواقف السياسية.

3. المراوغة والتأجيل في التوصل إلى اتفاقات نهائية، مما يؤدي إلى استمرار الخلافات والتوترات حول تقاسم المياه.

¹¹ حسين ، فتحي علي ١٩٩٧ ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط القاهرة : مكتبة مدبولي ١٠٣

¹² ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص 107

¹³ المصدر نفسة 107-108

إلى جانب تركيا والعراق، تشارك إيران أيضا في هذا النزاع بسبب سيطرتها على منابع أخرى هامة من المياه التي تساهم في تغذية نهري دجلة والفرات، على الرغم من أن إيران ليست جزءا مباشرا من هذا النزاع في كافة تفاصيله، إلا أنها تؤثر بشكل غير مباشر على توزيع المياه بسبب مشاريعها على الأنهار المشتركة، بالإضافة إلى ذلك، هناك أطراف إقليمية ودولية أخرى تؤثر في هذا النزاع، مثل الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى تهدف إلى تسوية النزاعات المائية بين الدول المتشاطئة(14).

من جانبها، تؤكد التقارير الدولية، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة، أن أسباب الأزمة تتعلق بعدة عوامل (15)، منها:

1. السياسات غير الملائمة في إدارة الموارد المائية، مما يزيد من تعقيد الوضع.
 2. عدم التوازن في علاقات القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يعوق التوصل إلى حلول عادلة.
 3. التمييز في توزيع عائدات التنمية، والذي يفاقم من حدة الأزمة.
- إضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن التغيرات المناخية ستكون عاملا مهما في تفاقم الأزمة، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة وتراجع هطول كميات المياه.
- بالنسبة للجانب التركي، فهو ملزم بالتفاوض مع العراق قبل تنفيذ مشروعات على الأنهار المشتركة، وذلك وفقا لأحكام القانون الدولي، حيث يجب أن لا تؤدي سيطرة تركيا على جزء من النهر إلى الإضرار بحقوق الدول المتشاطئة الأخرى (16).

فيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي إلى ضعف الموقف العراقي في هذا الملف، يمكن تلخيص الأسباب في عاملين رئيسيين:

1. عوامل ذاتية تتعلق بعدة جوانب، مثل:
 - غياب استراتيجية واضحة من قبل النظام السياسي العراقي لإدارة ملف الموارد المائية المشتركة.
 - عدم وجود موقف موحد من مشكلة المياه المشتركة، مما يؤدي إلى تباين المواقف وغياب التأثير الفعال في المفاوضات.
 - غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة العراقية، خاصة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، مما يزيد من التحديات في اتخاذ قرارات حاسمة.
 - غياب موقف متوازن طويل الأمد تجاه تأثير السدود الكبرى على الأمن المائي في العراق.

¹⁴ Bakar, İsmail. "The Role of Iran In Regional Water Disputes: A Case Study of the Tigris and Euphrates." International Journal of Water Resources 58, no. 4 (2021): 298-300.

¹⁵ ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص 107

¹⁶ المصري ، جورج ١٩٩٤ . الأمن المائي في عالم متغير قبرص: دار الملتقى للنشر والطباعة . ، 48

2. نقص الخبراء والمختصين في مجال المياه من ذوي المعرفة بالقوانين الدولية التي تحكم مسائل الموارد المائية المشتركة، مما يضعف القدرة على التفاوض والضغط من أجل حماية الحقوق المائية للعراق.

بناء على هذه المعطيات، يبدو أن الأزمة المائية بين تركيا والعراق تتطلب نهجا أكثر تنسيقا بين جميع الأطراف المعنية، مع ضرورة معالجة القضايا الداخلية في العراق لتعزيز موقفه في المفاوضات(17).

فيما يخص القوانين الدولية المتعلقة بالموارد المائية المشتركة، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 حول استخدام المجاري المائية الدولية قد تكون محورية في حل النزاع بين العراق وتركيا، تنص الاتفاقية على ضرورة التعاون بين الدول المتشاطئة على المجاري المائية لضمان الاستخدام العادل والمتساوي للموارد المائية، ومع ذلك، يواجه العراق تحديات في تطبيق هذه الاتفاقية بسبب المواقف السياسية وغياب آليات تنفيذ فعالة (18).

و تعتبر الموارد المائية للعراق بالغة الأهمية، حيث يأتي معظمها من دول الجوار الجغرافي، في هذا السياق، تبرز تركيا كمصدر رئيسي للمياه، حيث تتمتع بموقع استراتيجي يسمح لها بتوجيه السياسات المائية بما يتماشى مع مصالحها الوطنية، وهي تعتمد على سياسات الهيمنة على مياه الأنهار التي تنبع من أراضيها، هذا التوجه جزء من طموح تركيا في أن تلعب دورا أكبر في المنطقة، بما يتماشى مع قوتها العسكرية والسياسية التي تمتلكها، بالإضافة إلى تحالفاتها داخل العراق، في المقابل، تتمتع إيران أيضا بنفوذ قوي في المنطقة، وهو ما يوازي النفوذ التركي في بعض الجوانب، مما يجعل من الصعب على المفاوضات العراقي ممارسة تأثير حاسم في معالجة أزمة الأمن المائي في بلاده(19)، وتشير العديد من الدراسات إلى أن مشكلة المياه في العراق ستزداد تفاقمًا في المستقبل القريب، من المتوقع أن يشهد العراق شحا متزايدا في المياه نتيجة للزيادة في الاحتياجات المائية في عدة قطاعات مثل الزراعة والطاقة والصناعة، فضلا عن النمو السكاني المستمر، الذي لا يتناسب مع القدرة المائية المتاحة، علاوة على ذلك، تسهم التغيرات المناخية بشكل كبير في تفاقم هذه المشكلة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه وتقلص العرض المتاح، في هذا الإطار، سيزيد بشكل ملحوظ عدد مواسم الجفاف في نهري دجلة والفرات وروافدهما، مما يزيد من خطر التصحر والتلوث المائي، وقد أكدت الأمم المتحدة في تقريرها عن "الأمن المائي وجدول أعمال المياه العالمية" لعام 2013 أن هذه المشكلة ستؤدي إلى نقص حاد في المياه، وهو ما يمثل تهديدا أمنيا حقيقيا(20).

كما إن النقص المتزايد في المياه قد يؤدي إلى نزاعات داخلية وإقليمية، كما هو الحال حاليا في العراق، حيث يشهد العديد من المحافظات والمدن نزاعات بسبب نقص المياه، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه سكان الأهوار من جفاف، نتيجة لقلّة الموارد المائية المتاحة لإدامتها على المدى الطويل، في هذا السياق، ينص الدستور العراقي لعام 2005 على أن السياسات المتعلقة

¹⁷ ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص 107-108

¹⁸ United Nations. "Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses." United Nations Treaty Series, vol. 2161, 1997, 207-210.

¹⁹ ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص 108
²⁰ المصدر السابق نفسه

بمصادر المياه يجب أن يتم التخطيط لها بشكل حصري من قبل السلطة الاتحادية، بما يضمن توزيعاً عادلاً لموارد المياه بين مختلف المحافظات، ويكفل الحصص المائية وفقاً للمعايير الدولية (21).

إلى جانب ذلك، يشير الواقع الحالي إلى تراجع مستمر في مستوى الأمن المائي في العراق بسبب سياسات الهيمنة على منابع المياه من قبل تركيا وإيران، ومحاولاتهما فرض سياسات الأمر الواقع التي تصب في مصلحتهما على حساب العراق، ويظهر ذلك أن مشكلة المياه تتداخل مع الطموحات الإقليمية لكل من تركيا وإيران اللتين تسعيان إلى تعزيز دورهما الإقليمي، ما يزيد من تعقيد الملف المائي العراقي.

مما سبق، يتضح أن مشكلة المياه تشكل تهديداً خطيراً للأمن المائي في العراق، وأن هذه الأزمة ستستمر في التفاقم في المستقبل، وبالرغم من ذلك، لم يتم استغلال الموارد المتاحة داخل العراق بشكل كافٍ لحماية هذا الأمن المائي، تتطلب هذه القضية من المسؤولين العراقيين أن يتعاملوا معها بحذر ووعي، وأن لا يعزوا ضعف موقفهم فقط إلى الواقع الإقليمي، حيث يتمتع كل من تركيا وإيران بنفوذ قوي في المنطقة، كما لا يمكن تأجيل الحماية المائية للعراق تحت ذريعة مشاكل داخلية لم تُحل بعد، لأن ذلك قد يؤدي إلى فقدان القدرة على الدفاع عن حقوقه المائية، إن هذه المشكلة تستدعي تضامناً من جميع الفئات المعنية في العراق، من مشرعين وسياسيين وإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني، فالجميع مسؤول عن مواجهة هذا التحدي الخطير.

المطلب الثاني : مفهوم الأنهار والمياه الدولية في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية

من أجل بيان حق الدولة في حصة معينة من مياه النهر الدولية، التي تمر في إقليمها، يجب أولاً بيان حدود سيادة هذا البلد في هذا الجزء من النهر، وبيان كيفية استخدامها للمياه من هذا النهر وحدود هذا الحق، وفي هذا الصدد وجدت العديد من النظريات بشأن سيادة البلاد على جزء من النهر المار في أراضيها، وهي ليست سيادة مطلقة إلى حد أن تجر على حق باقي دول النهر، ولا يقتصر إلى الحد الذي يؤدي إلى حرمان الدولة من حقوقها في هذا الجزء من النهر، وسنعرض هذه النظريات على النحو الآتي:

1 – مفهوم السيادة الإقليمية المطلقة :

يعد من أبرز النظريات القانونية التي تناولت مسألة استغلال الدول للأنهار الدولية المشتركة، فباعتبار أن السيادة تمثل أحد العناصر الجوهرية لقيام الدولة في القانون الدولي، فإن للدولة الحق الكامل في ممارسة سلطتها على إقليمها دون قيود، غير أن هذا الحق يجب أن يمارس في إطار من حسن النية ومن دون تعسف أو إضرار بالغير، وفيما يتعلق بالأنهار المشتركة، ترى هذه النظرية أن للدولة السيادة التامة على الجزء من النهر الذي يجري داخل أراضيها، الأمر الذي يخولها حرية التصرف في مياهه باعتبارها جزءاً من مواردها الطبيعية (22).

²¹ دستور جمهورية العراق (٢٠٠٥).

²² HARMON, JUDSON (1846-1927). U.S. Attorney General and governor of Ohio, b. Newton, Ohio. He was a lawyer and a judge in Cincinnati for many years and served (1895-97) ably as U.S. Attorney General under President Cleveland. Harmon was elected (1908) governor of Ohio on the Democratic ticket, thus breaking a long Republican rule. He was reelected in 1910, defeating Warren G. Harding. As governor he put through many reforms, including a corrupt-practices act, a workers' compensation act, and Ohio's

ويعود أصل هذه النظرية إلى المدعي العام الأمريكي، الذي أرسى مبدأ عرف لاحقاً بـ "مبدأ هارمون" (Harmon Doctrine) (23)، وذلك بمناسبة النزاع القائم بين الولايات المتحدة والمكسيك في أواخر القرن التاسع عشر حول مياه نهر الريبو غراندي، ويقوم جوهر هذه النظرية على أن للدولة السيادة المطلقة على مجرى النهر ضمن حدودها الإقليمية، بما يعني أنه لا فرق بين الحقوق التي تمارسها على مواردها المائية الوطنية وتلك التي تمارسها على المياه المشتركة (24).

وبموجب هذه الفكرة، تستطيع الدولة التصرف بشكل مطلق في مياه النهر، سواء من خلال استغلالها أو تقليل تدفقها إلى الدول الأخرى، أو حتى تغيير مجرى النهر جزئياً أو كلياً، دون أن يكون للدول المتشاطئة الأخرى حق قانوني في الاعتراض، وتذهب النظرية إلى أبعد من ذلك إذ تعطي للدولة الحق في إدخال أي تغييرات على طبيعة النهر، بما في ذلك تلوينه أو إحداث أضرار تؤثر في جريانه، إلا إذا تم التوصل إلى معاهدات خاصة تنظم استخدام المياه بين الأطراف المتشاطئة، حيث تعد تلك الاتفاقيات المصدر الأساس والوحيد لتحديد الحقوق والالتزامات المتبادلة، وتنقضي بانقضائها، وعملياً، فإن هذه النظرية غالباً ما يتمسك بها دول المنبع، لأنها المستفيد الأكبر من ممارسة السيادة المطلقة على الموارد المائية، بينما ترفضها دول المجرى الأدنى لما تمثله من تهديد مباشر لمصالحها المائية، إذ تؤدي إلى انتقاص حصصها المائية أو الإضرار بجودة تلك المياه (25).

2- نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة:

تقوم على مبدأ اعتبار إقليم الدولة وحدة متكاملة تشمل جميع عناصره الثابتة والمتحركة، بما في ذلك الأرض والمياه، وبموجب هذه النظرية، فإن الدولة التي يمر عبر أراضيها نهر دولي تتمتع بحق استخدام مياهه، غير أن هذا الاستخدام مشروط بعدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى المتشاطئة (26)، أي أن النهر – من منبعه حتى مصبه – يعد وحدة طبيعية واحدة لا يجوز الإخلال بمساره الطبيعي أو التدخل في جريانه، ومن ثم لا يحق للدولة وفقاً لهذا التصور تحويل مجرى النهر، أو حجز مياهه، أو زيادتها أو إنقاصها بأي وسيلة يمكن أن تمس مصالح الشركاء الآخرين في الحوض المائي (27).

وتأسيساً على ذلك، فإن الدول التي يمر النهر عبر أراضيها تكون مقيدة بعدم إجراء أي تعديل يؤثر في الجريان الطبيعي للمياه أو يقلل من كميتها أو يغير من نوعيتها، مراعاة لحقوق الدول الأخرى في الانتفاع العادل بالموارد المائي المشترك، ولهذا السبب، غالباً ما تتمسك دول المصب بهذه النظرية، إذ تمنحها أساساً قانونياً للاعتراض على أي مشروعات تقوم بها دول المنبع قد تؤثر على كميات المياه المتدفقة إليها أو على نوعيتها، فدول المصب ترى أن من حقها المطالبة بالمحافظة

²³ عبد الرحمن، مصطفى سيد ، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٦

²⁴ Mc Caffrey Stephen (2001). "The law of international watercourses non-navigational uses. Oxford press University,P113

²⁵ العادلي، منصور ، قانون المياه – اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧، بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999ص ٩٧-١٠٢

²⁶ F.J. Berber(1959). Rivers in International Law, London, Stevens & Sons Limited. New York Oceana Publications INC,p p 19-22

²⁷ عامر، صلاح الدين ، النظام القانوني للأنهار الدولية، بحث منشور في قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة 2001 م، ص ١٦

على الوضع القائم، والحصول على حصتها التاريخية من المياه بنفس الكمية والجودة، دون تدخل أو تقييد من جانب دول المنبع (28).

غير أن هذه النظرية لم تحظ بقبول واسع في الفقه والقضاء الدوليين، إذ أكدت هيئة التحكيم في قضية بحيرة لانو بين فرنسا وإسبانيا عام 1957، أن استخدام فرنسا لمياه البحيرة ثم إعادتها إلى مجراها لم يغير من نوعية المياه ولم يشكل إخلالاً بالقانون الدولي، وبذلك رفضت المحكمة ادعاء إسبانيا القائم على نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة، معتبرة أن مجرد الاستعمال العابر للمياه ضمن الإقليم لا يعد انتهاكاً لحقوق الدول الأخرى طالما لم يترتب عليه ضرر فعلي (29).

3- نظرية السيادة الإقليمية المقيدة:

نظرية السيادة الإقليمية المقيدة جاءت كبديل لنظرية السيادة المطلقة، بعد أن تعرضت الأخيرة لانتقادات واسعة لغياب الضوابط التي تنظم ممارسة الدول لسلطتها على المجاري المائية الدولية، وتفترض هذه النظرية أن الدولة التي يمر عبر إقليمها نهر دولي تتمتع بحق استعمال مياهه، لكن هذا الحق ليس مطلقاً، بل يخضع لقيود وضمانات تكفل احترام حقوق الدول الأخرى المشتركة في الحوض المائي (30).

ويقوم جوهر النظرية على أن السيادة التي تباشرها الدولة على الجزء من النهر الذي يمر في أراضيها هي سيادة مقيدة، إذ يظل النهر وحدة طبيعية متكاملة لا تتأثر بالحدود السياسية، ومن ثم، لا يجوز للدولة أن تقوم بتحويل مجرى النهر، أو حجز مياهه، أو وقف جريانه، كما لا يجوز لها زيادة كميات المياه أو تقليلها بوسائل صناعية تؤثر على طبيعة الجريان، ويسمح لها، في المقابل، بالانتفاع بالمياه داخل إقليمها وإقامة المشروعات التي تراها مناسبة لتأمين مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن لا يترتب على ذلك إضرار بحقوق ومصالح الدول الأخرى المشاطئة (31)، وبذلك فإن هذه النظرية تسعى إلى تحقيق توازن بين مبدأ سيادة الدولة على إقليمها وبين مبدأ عدم الإضرار بالدول الأخرى، فهي تعترف بحق كل دولة في استغلال المياه بما يعود عليها بالنفع، لكنها في الوقت نفسه تلزمها باحترام الطبيعة المشتركة للنهر، وضبط استخداماتها بحيث لا تؤدي إلى إحداث ضرر ملموس لبقية الدول المتشاطئة.

4- نظرية وحدة المصالح:

ترتكز هذه النظرية على مبدأ تجاوز الحدود السياسية بين الدول المتشاطئة للمجاري المائية الدولية، واعتبار هذه المجاري وحدة جغرافية واقتصادية واحدة، بحيث يتم التعامل مع النهر كوحدة متكاملة من منبعه إلى مصبه دون تجزئة، ويذهب

²⁸ Mc Caffrey Stephen (2001). "The law of international watercourses non-navigational uses. Oxford press University, P128

²⁹ Wurtcnberg and Prussia v Baden (1931). The donauersinkung case, 1927, annual digest of public international law cases 1927.1928, London ,, p128

³⁰ حسين مصطفى سلامة (١٩٨٦) محاضرات في العلاقات الدولية، دار الإشعاع للطباعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٠ - ٣٩

³¹ أبو نجم، يوسف، نهر النيل والأمن القومي المصري مجلة السياسة الدولية"، العدد ٧٩، ١٩٨٥، ص ٤٩

أنصار هذه النظرية إلى أنها تمثل أفضل وسيلة لضمان الاستخدام الأمثل لمياه الأنهار، إذ تقتضي التعاون الحقيقي بين دول الحوض المائي بما يقلل من حدة الخلافات المحتملة ويعزز فرص التنمية المشتركة (32).

وقد لاقت هذه النظرية تأييدا واسعا في الفقه والتطبيقات الدولية، حيث تم الأخذ بها في العديد من الأحكام، من أبرزها: حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي الصادر بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 1929 في قضية الاختصاص الإقليمي لنهر الأودر، وكذلك حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 1997 بشأن النزاع بين المجر وسلوفاكيا حول مشروع غابيتشوف-فوناغيماروس، كما أيدت محكمة التحكيم الفرنسية-الإسبانية هذه النظرية في قرارها الصادر عام 1957 بخصوص بحيرة لانو (33) وأيضا تم تكريس هذا التوجه في البروتوكول الموقع بين دول مجموعة السادك بتاريخ 28 آب/أغسطس 1995، الذي أكد على مبدأ التعاون في استغلال الموارد المائية المشتركة (34).

وفي ضوء استعراض مختلف النظريات التي نظمت مسألة استخدام الأنهار الدولية، يمكن القول إن الاتجاه العام في القانون الدولي الحديث لم يعد يقتصر على تبني نظرية بعينها، وإنما على تكريس مبادئ أساسية أصبحت ذات طابع عرفي أو تم تقنينها باتفاقيات دولية، ومن أبرز هذه المبادئ ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وكذلك الاتفاقات الثنائية بين الدول النهرية، وتشمل: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، واحترام الحقوق التاريخية المكتسبة، وعدم إحداث ضرر ذي شأن بالدول الأخرى، فضلا عن الالتزام بواجب الإخطار والتشاور والتفاوض بشأن المشروعات المزمع إنشاؤها، وعدم تلويث الأنهار كأحد أشكال الاستخدام الضار، وأخيرا التأكيد على أن التعاون الدولي يمثل السبيل الأمثل لتحقيق أفضل استغلال ممكن ومستدام لمياه الأنهار المشتركة.

● الحصة العادلة أو التقسيم العادل والمنصف لكل دول النهر الدولي:

أكدت العديد من الاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية والآراء الفقهية أن السيادة على المجاري المائية الدولية ليست سيادة مطلقة وإنما سيادة مقيدة تقوم على مبدأ الانتفاع المفيد، وهذا المبدأ يجد حدوده في إطار قواعد العدالة والإنصاف، التي استقر عليها العمل الدولي وأصبحت قاعدة عرفية تكاد تمثل القاعدة الأساسية في تنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، وتبرز أهمية هذه القاعدة في ضرورة احترام الحقوق المكتسبة والحصص التاريخية لدول معينة عند تطبيق مبدأ التقسيم العادل والمنصف (35).

وتتمثل الغاية الأساسية لكل دولة متشاطئة في تحقيق أقصى منفعة ممكنة من مياه النهر الدولي عند مروره بأراضيها، وفي الوقت ذاته ضمان أكبر قدر من المنافع المشتركة لجميع دول الحوض مع تقليل الأضرار إلى أدنى مستوى، وعلى هذا الأساس، فإن العدالة في الانتفاع تعني تمكين كل دولة من الحصول على حصة منصفة ومعقولة، تحدد وفقا لاحتياجاتها ووفق الاعتبارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية الخاصة بها، وقد ذهب غالبية الفقه الدولي إلى أن تطبيق مبدأ الاقتصام

³² ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024، ص 338،

³³ Government of the French Republic, 1970

³⁴ Internatinal water law project, 1995

³⁵ ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024، ص 339،

المعقول أو العادل يقوم على معايير موضوعية، مثل مساحة الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة وعدد السكان، كما كرّست محكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم الدولية هذا المبدأ في العديد من القضايا (36).

أما من حيث الاتفاقات الدولية والإعلانات الرسمية، فقد أكدت العديد من الصكوك الدولية صراحة أو ضمناً على هذا المبدأ، مع الاعتراف بحقوق الدول المتساوية في استخدام موارد الأنهار الدولية، سواء كانت متاخمة أو حدودية أو متتابة، فعلى سبيل المثال، اعترفت المفاوضات النمساوية-البافارية عام 1952 بأن الانتفاع بمياه الأنهار المتاخمة لا يقتصر على إحدى الدولتين، بل يحق لكل منهما استغلال نصف المياه، كما نصت اتفاقية الصداقة بين إيران والاتحاد السوفيتي لعام 1921 في مادتها الثالثة على تمتع الدولتين بحقوق متساوية في استغلال نهر "أتراك" وغيره من المائنة الحدودية، وفيما يتعلق بالأنهار الدولية المتعاقبة، فقد جاء بروتوكول عام 1930 الموقع من اللجنة الفرنسية (نيابة عن سوريا ولبنان وتركيا) بشأن نهر دجلة، مؤكداً على التزامات خاصة تفرضها ظروف الجوار والتعاون في مجالات الملاحة والصيد والزراعة والصناعة والأمن النهري على أساس المساواة الكاملة، كما يشكل الاتفاق اليوغسلافي-الألباني لعام 1956 نموذجاً بارزاً للاتفاقيات التي كرست مبدأ التقسيم العادل والمشارك للمياه بوصفها مورداً اقتصادياً جماعياً.

وإلى جانب ذلك، طورت بعض الاتفاقيات مفهوم التقسيم العادل ليشمل الإدارة المتكاملة للأحواض المائية، مثل اتفاقية نهر النيل لعام 1959 التي لم تقتصر على تنظيم اقتسام المياه، بل سعت إلى تعزيز الانتفاع الأمثل عبر إنشاء هيئات مشتركة لإدارة الحوض، وكذلك اتفاقية إنشاء منظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا لعام 1977 بين بوروندي ورواندا وتنزانيا، التي أرست قواعد التعاون في استخدام الموارد المائية المشتركة وحددت صلاحيات المنظمات الدولية المشرفة عليها، كما أكد قرار معهد القانون الدولي لعام 1961 بشأن استخدام المياه الدولية غير الملاحية، في مادتيه الثالثة والرابعة، أنه في حال عدم اتفاق الدول على نطاق الحقوق المتعلقة باستعمال المياه، فإن أي تسوية ينبغي أن تقوم على أساس مبدأ الإنصاف، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل حالة على حدة (37).

المبحث الثاني

المطلب الأول: اتفاقيات تنظيم المياه بين العراق وتركيا:

تُعد قضية المياه من أبرز القضايا التي شكلت محورا أساسيا في السياسات والمفاوضات بين العراق وتركيا على مدى العقود الماضية، وقد ازدادت حدة التوتر بين البلدين خلال السنوات الأخيرة نتيجة قيام تركيا بإنشاء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات، الأمر الذي انعكس سلباً على حصة العراق المائية، وفي هذا الإطار، عملت الحكومة العراقية على بذل جهود دبلوماسية من أجل إبرام اتفاقيات مائية تكفل الحفاظ على حقوقها في استخدام موارد النهرين، في حين تسعى تركيا إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنموية، وتتسم المفاوضات بين الجانبين بقدر كبير من التعقيد نظراً لتداخل الملف المائي مع اعتبارات سياسية واقتصادية أخرى، مما يجعل الوصول إلى تسويات نهائية ودائمة أمراً بالغ الصعوبة (38).

³⁶ أبو العطاء عبد العظيم ، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985 ص ٤٧

³⁷ ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024، ص 340-342،

³⁸ عباس سعدون رفعت ، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ عام 2011 وأفاقها المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد 80 ، ص 68

● الاتفاقيات المائية السابقة بين العراق وتركيا:

على مدار العقود الماضية، سعى العراق إلى التوصل إلى حلول لتقاسم المياه مع تركيا، نظرا لأهمية نهري دجلة والفرات كمصدرين رئيسيين للمياه لكلا البلدين، ورغم المحاولات المتكررة، لم تُسفر الاتفاقيات المائية السابقة عن حل دائم وشامل للأزمة، لكنها ساهمت في وضع أسس للتفاهم والتعاون بين الطرفين، وبالنظر إلى التطور التاريخي للأزمة، يمكن رصد ما يلي(39):

أ- اتفاقية 1923 (اتفاقية لوزان): تم توقيعها في ظل استمرار تأثير الدولة العثمانية على بعض مناطق الشرق الأوسط، حيث اتفق العراق، بعد حصوله على استقلاله، مع تركيا ضمن معاهدة لوزان على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، ومع ذلك، لم تكن الاتفاقية شاملة، إذ لم تتناول بشكل مفصل إدارة الموارد المائية بين البلدين.

ب- اتفاقية 1946: شملت توقيع اتفاقية بين العراق وتركيا لتنظيم تدفق المياه بين البلدين، وكانت هذه الاتفاقية أول محاولة رسمية لتحديد حقوق كل طرف في المياه المشتركة، لكنها بقيت محدودة ولم توفر إطارا مستداما لاستخدام الموارد المائية.

ت- اتفاقية 1980: تناولت هذه الاتفاقية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، وحددت حصة كل دولة وضرورة التعاون في الإدارة المائية، ومع ذلك، افتقرت الاتفاقية إلى آليات تنفيذ فعالة، وتجاهلت قضايا بيئية واقتصادية ظهرت مع مرور الوقت.

ث- اتفاقية 2009: سعت هذه الاتفاقية، التي وُقعت خلال زيارة رئيس الحكومة التركية رجب أردوغان للعراق، إلى تعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية، نصت على إلزام تركيا بإبلاغ العراق قبل بناء أي سدود على نهري دجلة والفرات، وتزويده بالمعلومات حول المشاريع المائية المستقبلية، إلا أن الاتفاقية لم تقدم حلا جذريا، واستمرت التوترات نتيجة تنفيذ تركيا لمشاريع السدود.

ج- المفاوضات المستمرة: بالرغم من الزيارات الرسمية والمباحثات المستمرة، لم يتم التوصل إلى حل دائم للنزاع المائي بين العراق وتركيا، عملت الحكومات العراقية المتعاقبة، من حكومة السيد حيدر العبادي مرورا بحكومات السيد عادل عبد المهدي، والسيد مصطفى الكاظمي، وحتى حكومة السيد محمد السوداني، على ممارسة الضغوط على تركيا لضمان الحصول على حصة مناسبة من المياه(40).

تسلط هذه الاتفاقيات والمفاوضات الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه الطرفين في إيجاد حل عادل ومستدام لإدارة مياه نهري دجلة والفرات.

³⁹ راجي يوسف محمود البياتي ، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية - التركية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 29 المجلد 8 ، جامعة كركوك، 10ذ9 ، ص 93-96

⁴⁰ المواجهة شح المياه.. جهود لاستخلاص حصص العراق المالية، تاريخ الدخول 10 تشرين الثاني 2024، على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/politics/2021/10/6>

إما عن التحديات التي تواجه المفاوضات والحلول الدبلوماسية بين العراق وتركيا فقد واجهت المفاوضات بين العراق وتركيا بشأن أزمة المياه العديد من التحديات المعقدة التي تجعل من الصعب التوصل إلى حلول دائمة وفعالة، تتنوع هذه التحديات بين الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما يؤثر على قدرة البلدين على الوصول إلى اتفاق شامل، ويمكن تحليلها على النحو التالي(41):

أ- المصالح السياسية المتضاربة: تعد المشاريع التركية للسدود على نهري دجلة والفرات جزءاً من استراتيجيتها التنموية لتحقيق الأمن المائي وتلبية احتياجاتها الداخلية من المياه والطاقة، يقابل ذلك تدخلات دولية وإقليمية، حيث أصبحت الأزمة مصدراً للقلق لما لها من تأثيرات مباشرة على العراق وتهديد محتمل للاستقرار الإقليمي.

ب- الاختلافات في الرؤية بشأن حقوق المياه: أبرز هذه الاختلافات تتعلق بحصة المياه؛ إذ يرى العراق أن له حقاً تاريخياً في استخدام مياه نهري دجلة والفرات، بينما ترفض تركيا التقسيم استناداً إلى معاهدات قديمة، كما تشمل الخلافات مسألة الاستفادة المتوازنة، إذ فشلت المفاوضات في التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين حول كيفية توزيع المياه بطريقة تحقق المنفعة المستدامة، وكان آخر الاتفاقيات بين عامي 2021-2024 قد نص على ضمان حصة للعراق لمدة عشر سنوات، عقب زيارة الرئيس التركي رجب أردوغان للعراق في شهر نيسان 2024، إلا أن تنفيذ هذا الاتفاق لا يزال قيد التطبيق وقد يواجه تحديات تتعلق بعدم الالتزام.

ت- التحديات الاقتصادية: تشمل التمويل والتنمية، حيث تستثمر تركيا بكثافة في مشاريع السدود التي توفر لها إمدادات مائية كبيرة للطاقة والزراعة، ضمن خططها التنموية، في المقابل، يعاني العراق من ضائقة اقتصادية مزمنة ويحتاج إلى موارد مائية كبيرة لدعم الزراعة والأمن الغذائي، ما يزيد من حساسية المفاوضات، كما بدأت آثار السدود التركية على الزراعة العراقية تظهر بشكل واضح.

ث- التحديات البيئية: تتمثل في التدهور البيئي في العراق، بما يشمل التلوث وارتفاع ملوحة التربة وتراجع جودة المياه، ما يضيف بعداً بيئياً مهماً للنزاع.

ج- التحولات الجيوسياسية والإقليمية: فقد أخذت أزمة المياه تأثيرات على العلاقات الإقليمية، وقد تمتد تداعياتها لتشمل دولاً مجاورة مثل سوريا، ما يجعل الأزمة أكثر تعقيداً على المستوى الإقليمي.

ح- القدرة على تنفيذ الاتفاقيات: تعتبر من القضايا المعقدة، حيث تتطلب وجود آليات للرقابة والتنفيذ لضمان التزام جميع الأطراف بالاتفاقيات، مع وضع ضمانات لعدم التعرض لمخاطر مستقبلية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المياه لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المائية(42).

⁴¹ أبرز نقاط اتفاق إطار التعاون في مجال المياه بين العراق وتركيا موقع وزارة الخارجية الجمهورية العراقية، تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط:

<https://mofa.gov.iq/ankara/p-6772>

⁴² فاطمة الجبوري السياسة المائية في منطقة الشرق الأوسط التعاون والنزاع، ط دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص 110-119 .

• الأفاق المستقبلية لأزمة المياه بين العراق وتركيا:

تستمر أزمة المياه بين العراق وتركيا في التأثير بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين، خصوصاً مع استمرار تنفيذ المشاريع المائية التركية في المستقبل، ما يجعل الأزمة تحدياً مستمراً للعراق، في هذا السياق، بذلت الولايات المتحدة والأمم المتحدة جهوداً عام 2021 لاستدعاء بيئة إقليمية تساعد العراق على تجاوز أزمة المياه، من خلال عقد أربع مؤتمرات دولية ناقشت هذا الموضوع (43)، ومع تصاعد الضغوط الداخلية والإقليمية لحل النزاع حول حقوق المياه، تعتمد الأفاق المستقبلية للأزمة على عدة عوامل، أبرزها تطور العلاقات السياسية بين البلدين، والتزام تركيا بالحلول الدبلوماسية، إضافة إلى الضغوط الدولية للوصول إلى اتفاقيات عادلة، وقد يتطلب الأمر تحولاً في السياسات الإقليمية والدولية لضمان الاستخدام المستدام للمياه وحماية الأمن المائي في العراق (44).

تلعب التغيرات المناخية دوراً متزايد الأهمية في تفاقم أزمة المياه بين العراق وتركيا، إذ تتسبب هذه التغيرات في تقلبات غير متوقعة في نمط هطول الأمطار ودرجات الحرارة، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه المتاحة في الأنهار المشتركة مثل دجلة والفرات، وتزيد هذه التأثيرات المناخية من حدة ندرة المياه التي يعاني منها العراق، ويمكن توضيح أبرز هذه التأثيرات على النحو التالي (45):

أ- انخفاض مستويات المياه بسبب الجفاف: يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وفترات الجفاف الطويلة إلى تراجع التدفقات المائية في نهر دجلة والفرات، ومع تزايد فترات الجفاف في العراق تصبح تأثيرات السدود التركية أكثر حدة على الموارد المائية العراقية.

ب- زيادة التصحر في العراق: تسهم التغيرات المناخية في تفاقم مشكلة التصحر، خصوصاً في المناطق الجنوبية والوسطى، نتيجة نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة، ما يؤثر بشكل مباشر على الأراضي الزراعية ويزيد من هشاشة الأمن الغذائي ويعقد التكيف مع آثار الأزمة المائية.

ج- تأثير على التنوع البيولوجي: يؤدي انخفاض منسوب المياه في الأنهار والبحيرات إلى تهديد التنوع البيولوجي في العراق، بما يشمل النباتات والحياة البرية التي تعتمد على المياه العذبة، ما يؤدي إلى تدهور النظام البيئي بشكل عام.

د- دور التغيرات المناخية في تصعيد النزاع: مع تزايد الضغوط البيئية الناجمة عن تغير المناخ، قد يتفاقم الصراع على الموارد المائية بين البلدين، مما يزيد من حدة التوترات السياسية، على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة للتوصل إلى تسوية للأزمة المائية في العراق.

• احتمالات التعاون بين العراق وتركيا في إدارة أزمة المياه

⁴³ مؤتمر بغداد الدولي الرابع للمياه تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: <https://ti.uokerbala.edu.iq/archives/108>

⁴⁴ عباس سعدون رفعت، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ عام 2011 وأفاقها المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، ص

⁴⁵ أحمد البغدادي - المورد المائية في العالم العربي: تحديات المستقبل. ط. دار النشر الجامعي - عمان - 2022، ص 200 - 211

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه العلاقات المائية بين العراق وتركيا، فإن هناك عدة احتمالات للتعاون بين البلدين قد تسهم في إدارة أزمة المياه بشكل أكثر فعالية، ويتطلب هذا التعاون من كلا الطرفين اتخاذ خطوات عملية لتطوير حلول مستدامة تضمن حقوق المياه لكلا البلدين وتدعم التنمية المشتركة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الاحتمالات كما يلي:

أ- إقامة إطار قانوني مشترك: من أبرز الاحتمالات المستقبلية إقامة اتفاقية مائية شاملة بين العراق وتركيا، تشمل آلية ملزمة لتقاسم المياه وتنظيم استخدام الأنهار المشتركة، مع ضمان قدرة العراق على تحديد احتياجاته المائية وإحداث تحول في نظم الري المستخدمة لديه.

ب- المشاركة في إدارة السدود: من الاحتمالات الأخرى تعزيز التعاون في إدارة المشاريع المائية والسدود المشتركة، بحيث يتم إشراك العراق أو إعلامه بالخطط المستقبلية لبناء السدود في تركيا، هذا التعاون يتيح للعراق الحصول على بيانات محدثة حول التدفقات المائية، ويضمن أن مشاريع السدود لا تؤثر سلباً على حقوقه المائية، كما يتيح تبادل الخبرات في مجال إدارة المياه، بما يسهم في تحسين كفاءة استغلال الموارد المائية.

ج- مشاريع مشتركة لتحسين استدامة المياه: يمكن للعراق وتركيا التعاون في مشاريع تهدف إلى تعزيز استدامة المياه في حوضي دجلة والفرات، مثل حماية المصادر المائية من التلوث، وتحسين تقنيات الري في كلا البلدين، بالإضافة إلى تبني حلول تكنولوجية مبتكرة في مجال تحلية المياه وإعادة استخدام المياه العادمة، ويساعد هذا النهج على ضمان حصول العراق على حصص مائية مناسبة عبر بدائل التحلية وترشيد الاستخدام.

د- الاستفادة من الدعم الدولي: يمثل التعاون المشترك بين العراق وتركيا عامل جذب للدعم الدولي، كما يتضح من خلال مؤتمرات بغداد للمياه، ما يعزز إمكانية تمويل وتنفيذ حلول مستدامة للأزمة المائية في العراق.

هـ- التعاون في مواجهة التغيرات المناخية: قد يصبح التعاون بين البلدين ضرورياً لمواجهة آثار التغيرات المناخية، من خلال تبادل البيانات العلمية والتقنية، بما يمكن العراق وتركيا من تحسين قدرتهما على الاستجابة للآزمات المائية الناتجة عن هذه التغيرات.

● السيناريوهات والحلول المستقبلية لتقاسم المياه بين العراق وتركيا:

في ظل استمرار أزمة المياه بين العراق وتركيا، تتعدد الاحتمالات المطروحة لمسار العلاقات بين البلدين، ويمكن تلخيص أبرز السيناريوهات كالتالي(46):

أ- سيناريو التعاون الشامل عبر اتفاقية ملزمة: يقوم هذا السيناريو على توقيع اتفاقية شاملة لإدارة المياه، تنظم حقوق كل طرف في استخدام مياه نهري دجلة والفرات، تحدد الاتفاقية حصص كل من العراق وتركيا بناء على المعايير البيئية والتنموية، مع وجود آليات للإبلاغ المسبق عن أي مشاريع مائية جديدة على الأنهار المشتركة، كما يشمل السيناريو إنشاء آلية للرقابة المستقلة من خلال طرف ثالث أو هيئات دولية مثل الأمم المتحدة لضمان التزام البلدين بشروط الاتفاقية، يمكن أن يضمن هذا السيناريو توزيعاً مناسباً للمياه حسب السعة البيئية والاقتصادية، مع

⁴⁶ محمد سيف رمضان ، تداعيات أزمة المياه على مستقبل العلاقات الثنائية العراقية التركية بعد عام 2003، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية ، العدد 34 حزيران 2024 تاريخ الدخول 200 تشرين الثاني 2024، على الرابط: <https://camb-magazine.com/742>

توفير تدفق كمية مناسبة للعراق، وقد يشمل أيضا التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة ودعم الأمم المتحدة، إلى جانب تقديم دعم تقني للعراق لتعزيز كفاءة استخدام المياه أو إنشاء صندوق دولي لتعويض الأضرار البيئية والاقتصادية الناتجة عن تقلص الواردات المائية.

ب- سيناريو التصعيد والمراقبة الدولية: في هذا السيناريو، تفشل أي تسوية للأزمة المائية، ما يؤدي إلى تصعيد النزاع بين البلدين، وتدخل الأمم المتحدة أو منظمات دولية للوساطة وحل النزاع، ويعد هذا الاحتمال واردا نظرا لمراحل التوتر المستمرة في العلاقات المائية بين العراق وتركيا عبر العقود الماضية(9).

ج- سيناريو الاستمرارية: يشير هذا السيناريو إلى استمرار الوضع القائم دون القدرة على التوصل إلى حلول جذرية أو طويلة الأمد لتسوية أزمة المياه، مما يحافظ على حالة التوتر والاعتماد الجزئي على التفاهات المؤقتة بين البلدين.

المطلب الثاني : إجراءات ونتائج سياسة الحكومة العراقية لحل أزمة المياه بين العراق وتركيا (٢٠٢٠-٢٠٢٤) والابعاد المستقبلية

أزمة المياه ستتضاعف في العراق حالها حال بقية الدول العربية وذلك لأسباب عديدة منها، سوء التوزيع الجغرافي للمخزونات المائية الجوفية والسطحية، فضلا عن سقوط الامطار الغير متوازن من حيث الزمان والمكان، اذ يتباين سقوط الامطار من سنة إلى أخرى، وفي بعض الاحيان لا يسقط نهائيا مما يؤدي إلى جفاف مساحات واسعة(47).

إجراءات الحكومة العراقية

توقع مؤشر الإجهاد المائي لعام 2019 أن العراق قد يفقد نهريه تماما بحلول عام 2040، حيث لن تصل مياه نهري دجلة والفرات إلى المصب النهائي في الخليج العربي، وأكد الخبير البيئي عادل المختار أن المياه ستختفي من العراق إذا لم تتخذ الحكومة العراقية خطوات جادة وفعالة في مفاوضاتها مع تركيا وإيران، في هذا السياق، دعت الحكومة العراقية تركيا في مارس 2023 إلى وضع أسس ثابتة تضمن حصول العراق على حصته من مياه نهري دجلة والفرات من الجانب التركي، كما طالبت بتفعيل مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها في عام 2021، والتي تضمنت بنودا تعزز سبل التعاون البناء بين البلدين، وفي زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى تركيا في 21 مارس 2023، طلب من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيادة حصة العراق من مياه نهر دجلة، وهو ما أدى إلى إعلان الرئيس التركي مضاعفة حصة العراق المائية من نهر دجلة لمدة شهر، وتظهر التحديات المتعلقة بالإمدادات المائية في العراق بشكل جلي من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (1)، والذي يتناول كمية الموارد والاحتياجات المائية في العراق.(48)

أعلن رئيس الوزراء العراقي عن تشكيل لجنة مشتركة عراقية-تركية وفقا للاتفاق المبرم بين البلدين، بهدف متابعة تدفقات المياه وضمان استمرارها (٣)، وعلى الرغم من الاتفاق الذي ينص على زيادة الإطلاقات المائية من الجانب التركي إلى

47 الاميري، شهاب محسن عباس العراق والاستراتيجية المائية مطبعة ايلاف بغداد العراق ٢٠١٢، ص 7.

48 العبيدي، رائد سامي عباس، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية: كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ٢٠١١،

<https://www.nahrainuniv.edu.iq/>

العراق لمدة شهر، وبمعدل 1500 متر مكعب في الثانية، إلا أن هذا الاتفاق لا يعد حلاً جذرياً لأزمة المياه بين البلدين، ولا يُعتبر بديلاً مناسباً للتوصل إلى اتفاق دائم يضمن حصة العراق من المياه بشكل عادل، فالعراق يواجه أكبر أزمة مائية في تاريخه، مع مخاطر حقيقية لتوقف نهري دجلة والفرات عن العطاء. (49)

وفي محاضرة ألقاها الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد في 25 يونيو 2023 خلال زيارته إلى وزارة الموارد المائية العراقية، حمل دولا مجاورة مسؤولية الأزمة المائية التي يعاني منها العراق، وأشار إلى عدة عوامل ساهمت في تفاقم الأزمة، مثل التغيرات المناخية وبعض التصرفات من دول الجوار، بالإضافة إلى سوء إدارة الموارد المائية في العراق، كما شدد الرئيس رشيد على دور المياه كعامل رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والعالم أجمع، مُعتبراً أن الأزمة الحالية تتطلب تعاوناً دولياً جاداً لحلها.

الجدول رقم (1): الموارد والاحتياجات المالية في العراق (50)

السنة	الموارد مليار م ³	الاحتياجات مليار م ³	العجز مليار م ³
2010	33	28	5+
2020	23	45	22-
2030	9	58	49-

● مسارات حل الأزمة المائية:

طرحَت وزارة الموارد المائية العراقية ٢٦ مشروعاً لمواجهة الجفاف وشح المياه، وتستعد لجولة أخرى من المفاوضات مع تركيا لضمان وصول حصة العراق المائية من مياه نهر الفرات (51)، وبين المتحدث باسم وزارة الزراعة محمد الخزاعي أن المشكلة الأساسية هي شح مائي متصاعد منذ أكثر من (٥) سنوات، ووصل الخزين المائي حالياً إلى مستويات حرجة جداً دفع بوزارة الموارد المائية إلى اتخاذ قرار ردم البحيرات غير المجازة وذلك للمحافظة على المياه، وهناك ثلاث مسارات لحل الأزمة المائية تعمل عليها وزارة الموارد المائية، وفقاً لما قاله المتحدث باسم وزارة الموارد المائية خالد الشمال، وهي (52):

⁴⁹ النواب، عادل تركيا تبدأ تنفيذ اتفاقها مع العراق بزيادة تدفق المياه في نهر دجلة موقع أخبار العربي الجديد، بغداد العراق ٣ نيسان ٢٠٢٣
/https://www.alaraby.co.uk/politics

⁵⁰ حسن كمال عبد الله، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2013، ص 647

⁵¹ ب ٢٦ مشروعاً ... العراق يتأهب للنجاة من شح المياه، موقع أخبار سكاي نيوز 17 حزيران 2023
http://www.skynewsarabia.com/

⁵² بسمة عبد المحسن سعيد، تأثير السياسة المائية التركية في أزمة المياه في العراق، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، بيروت، 2023، ص 102

المسار الأول: يتمثل في محاولة إقناع دول الجوار المائي بمساعدة العراق ومنحه الحصص المائية العادلة بناء على الاستحقاقات الطبيعية، وفي حالة وجود نقص في الإيرادات المائية في تلك الدول، يتم العمل على تقاسم الحصص المائية وفقاً لمبدئين رئيسيين: الأول هو تبادل المنفعة بين الأطراف المعنية، والثاني هو تقاسم الضرر بحيث يتوزع العبء بين الدول المتشاطئة بشكل عادل.

المسار الثاني: يشمل الإدارة المشتركة لحوضي دجلة والفرات والروافد المرتبطة بهما مع دول الجوار المائي، يتطلب هذا المسار تبادل المعلومات واتفقا استراتيجيا بين الدول في اتخاذ القرارات المتعلقة بنقص الإيرادات المائية والتغيرات المناخية التي تؤثر على الموارد المائية في المنطقة، كما يظهر الجدول رقم (٢) نسبة الإسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات.

المسار الثالث: يتضمن التحول نحو استخدام تقنيات الري الحديثة، مثل الزراعة الذكية وتقنيات ترشيد استهلاك المياه. يشمل هذا المسار أيضا استخدام طرق حديثة لنقل المياه بما يضمن استدامة الزراعة في المناطق التي تعاني من نقص المياه، مع التركيز على الزراعة الجافة التي تعتمد على التقنيات الحديثة لتحقيق أكبر استفادة من الموارد المائية المتاحة.

الجدول رقم(2): نسب الإسهام والاستهلاك للدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات(53)

الدولة	تدفق المياه في حوض الفرات والاستهلاك للدولة المتشاطئة (مليار م ³)		تدفق المياه في حوض دجلة والاستهلاك للدولة المتشاطئة (مليار م ³)	
	كمية الاستهلاك	تدفق المياه	كمية الاستهلاك	تدفق المياه
تركيا	18.42(35%)	31.58(88.7%)	6.87(13%)	25.24(51.8%)
سوريا	11.3(22%)	4(11.3%)	2.6(4%)	صفر
العراق	23(43%)	صفر	45(83%)	23.43(48.1%)

أشار العديد من المسؤولين الأمريكيين إلى أن الحرب القادمة المحتملة قد تكون حرب المياه، وهو تهديد يواجهه العراق والمنطقة العربية بشكل عام. ويعود هذا التهديد إلى أن منابع المياه تقع خارج حدود هذه الدول، مما يتيح لدول المنابع التحكم في هذه المصادر الحيوية واستخدامها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. هذا الواقع يضع الدول العربية في موقف يتطلب منها وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع مخاطر شح المياه، تتزايد التوقعات المستقبلية التي تشير إلى أن معظم الدول العربية، بما في ذلك العراق، ستواجه نقصا حادا في الموارد المائية، هذا النقص في المياه قد يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات السياسية المرتبطة بالثروة المائية، مما يعزز احتمالية حدوث نزاعات حول تقاسم المياه بين الدول

⁵³ العيسوي، سلمان شمران، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2016، ص 382

المتشاطئة، في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري على الدول العربية تكثيف جهودها لضمان أمنها المائي وحماية حقوقها في الحصول على المياه من خلال التعاون الإقليمي والدولي واتخاذ إجراءات استباقية للحد من آثار أزمة المياه (54)

في ضوء ما تم استعراضه من مؤشرات ومعطيات حول الأمن المائي في العراق، والتي تشير إلى تحديات خطيرة وصعبة، يمكن تحديد بعض السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الأمن المائي في العراق على النحو التالي:

● السيناريو الأول

يرجح هذا السيناريو حدوث تعاون بين الدول المتشاطئة، سواء في المنبع أو المصب، وتجاوز الخلافات الحالية، خصوصا بين العراق وتركيا، في هذا السياق، سيتم تغليب المصلحة الجماعية على الصراع والتنافس والمصالح الفردية، مع تحييد الخلافات السياسية من خلال مفاوضات دبلوماسية، ويعتمد هذا السيناريو على مبدأ النفع المتبادل المشترك وفقا للدبلوماسية المائية، التي تعتمد على نهج "الريح للجميع" (Win-Win Approach)، ومن خلال هذا التوجه، يمكن البناء على ما تم إنجازه سابقا وتفعيل آليات التفاوض المائية عبر الطرق الدبلوماسية، مثل بناء مشروعات مائية مشتركة أو صياغة اتفاقيات مائية بين الأطراف المعنية، علاوة على ذلك، يمكن تأسيس مفوضية مائية مشتركة لحوضي النهرين (مؤسسة أو منظمة أو تشكيل مفوضية عليا)، تعمل على تحقيق التنسيق بين الأطراف المعنية، مما يساهم في إدارة المشروعات المائية المتفق عليها وتنظيم الاستثمارات المشتركة (55)

● السيناريو الثاني

ينطوي هذا السيناريو على استمرار غياب التفاهم بين دول المنبع (تركيا وإيران) ودول المصب (العراق)، وكذلك استمرار عملية الشد والجذب وعدم تقديم حلول جادة بشأن قضايا المياه، يشير هذا السيناريو إلى تسويق المواقف وغياب التنسيق الفاعل بين الأطراف، مما يخلق بيئة تفتقر إلى الاستقرار الهيكلي والتنسيق المستمر، ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية طويلة الأمد على الأمن المائي في العراق، بناء على الوضع الحالي وتغيير ميزان القوى لصالح بعض الدول، فإن هذا السيناريو قد يعيق الوصول إلى حلول مستدامة.

● السيناريو المرجح

استنادا إلى الواقع السياسي الحالي وتحليل مختلف المؤشرات، يُرجح الباحث السيناريو الأول كأقرب الحلول القابلة للتنفيذ، هذا السيناريو يعتمد بشكل أساسي على الدبلوماسية المائية كوسيلة رئيسية لإدارة النزاع بين دول المنبع والمصب، يظل هذا الخيار الأكثر واقعية، خاصة في ضوء إشارات التعاون التي صدرت من الجانب التركي في أكثر من مناسبة، حيث أبدت تركيا استعدادها للتعاون ومناقشة قضايا المياه مع العراق، مؤكدة استعدادها لمناقشة ملف المياه بشكل شامل ضمن برنامج

⁵⁴ داود، ابتهاج محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية: دراسات دولية، كلية الزراعة/ جامعة بغداد العراق، العدد 69، ص 105

⁵⁵ ناظم نواف إبراهيم، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ص 109-110

متكامل، قد يتضمن هذا البرنامج التفاوض حول القضايا المائية الرئيسية، والتعاون في مجال بناء المشروعات المشتركة، وهو ما يعزز احتمال الوصول إلى تسوية منصفة لجميع الأطراف المعنية(56).

إن هذه السيناريوهات توفر لنا صورة عامة عن التحديات والفرص المتاحة في المستقبل القريب لمواجهة مشكلة الأمن المائي في العراق، ومن شأنها أن تساهم في رسم خارطة الطريق نحو تحقيق الأمن المائي المستدام في المنطقة.

الخاتمة

تعد أزمة المياه بين العراق وتركيا واحدة من القضايا الجوهرية التي تؤثر على استقرار العراق الأمني والاقتصادي في ظل تراجع الموارد المائية نتيجة للسياسات التركية ومشاريع السدود الكبرى. يتضح أن مشكلة تقاسم مياه نهر دجلة والفرات، والتي تشترك فيها العديد من الأطراف، تتطلب حلولاً شاملة وعادلة تأخذ بعين الاعتبار حقوق جميع الأطراف في هذه الموارد الحيوية.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن الأزمة ليست محصورة فقط في نزاع حول حصص المياه، بل تتداخل مع قضايا بيئية وسياسية واقتصادية متعددة، بما في ذلك التغيرات المناخية التي تزيد من تعقيد الوضع. كما أن غياب اتفاقيات ملزمة بين العراق وتركيا يجعل من هذه الأزمة تهديداً مستمراً لرفاهية الشعب العراقي، ويضع ضغطاً كبيراً على الحكومة العراقية للعمل على ضمان حقوق المياه الوطنية.

إن التعاون الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى استراتيجيات إدارة المياه المستدامة والابتكارات التكنولوجية، هي السبيل الأمثل لحل هذه الأزمة. تتطلب هذه الحلول الالتزام بتطبيق الاتفاقيات وتوفير حلول دبلوماسية تنظم الاستخدام العادل للموارد المائية عبر حدود البلدان. على الرغم من الجهود المبذولة، فإن الأزمة ما زالت مستمرة، مما يستدعي استجابة سريعة وفعالة لضمان استمرار تدفق المياه وتلبية الاحتياجات المستقبلية.

في الختام يُعد التنسيق بين العراق وتركيا والمجتمع الدولي أمراً بالغ الأهمية لضمان استدامة الموارد المائية وحماية الأمن المائي في العراق، فإن إيجاد حل عادل للأزمة هو ليس فقط ضرورة بيئية، بل هو أيضاً شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة وضمانه مؤكدة لأمنها واستقرارها على كل الأصعدة ومختلف مجالات ديمومة الحياة التي تحقق الأمن والسلام بمنطقة لطالما كانت ومازالت واحدة من أهم العناصر الفاعلة في الأمن والاستقرار الدوليين وذلك لما تحمله من مصادر مؤثرة في هذا المجال الحيوي سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وأمنياً..ومن هنا لا بد من استنهاض همم المجتمع الدولي والعالمي أيضاً للوقوف إلى جانب ضمان متطلبات تحقيق ذلك الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القضايا المتعلقة بمصادر حياة وأمن الشعوب اذا ما أراد المجتمع الدولي أن يضمن السلام والأمن الدوليين خاصة في وقت أصبح من الضرورات اللازمة أن تشاع في العالم الحديث التنمية المستدامة والأمن وما يتطلبه ذلك من مستلزمات ومنها ضرورة تحقيق الأمن المائي للشعوب لما يحتويه هذا العنصر من أهمية منقطعة النظر لضمان الحياة البشرية وصولاً لتحقيق مصالح مشتركة تربط هذه الدول وشعوبها كل ذلك يجري في عصر مهم انكشفت فيه تجليات الأزمة المائية في عالمنا اليوم فصار من الضرورة الحتمية أن تتقاسم البلدان الضرر والمنافع بشكل عادل .

⁵⁶ ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، ص 109-110

الاستنتاجات

1. أزمة المياه تمثل تهديدًا طويل الأمد:

تبين من خلال الدراسة أن أزمة المياه بين العراق وتركيا تمثل تهديدًا حقيقيًا ومستمرًا للأمن المائي والاقتصادي في العراق. فالتقليص المستمر لكمية المياه المتدفقة من نهري دجلة والفرات نتيجة للمشاريع المائية التركية، مثل سد إليسو، أصبح يشكل تهديدًا مباشرًا للموارد المائية في العراق.

2. غموض آليات التقاسم:

لا تزال آليات التقاسم المائي بين العراق وتركيا غامضة وغير ملزمة قانونيًا، مما يزيد من تعقيد المفاوضات بين البلدين. على الرغم من بعض الاتفاقيات السابقة، إلا أنها لا تحدد بشكل دقيق حصة العراق من المياه ولا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات البيئية والاقتصادية المتزايدة للطرفين.

3. التغيرات المناخية تزيد الوضع تعقيدًا:

التغيرات المناخية تلعب دورًا محوريًا في تفاقم الأزمة، حيث تؤدي زيادة درجات الحرارة وندرة الأمطار إلى انخفاض مستوى المياه في الأنهار، مما يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة. هذه التغيرات تجعل الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للعراق في مواجهة الأزمة.

4. ضرورة التعاون الدولي والإقليمي:

لا يمكن حل أزمة المياه بين العراق وتركيا إلا من خلال التعاون الدولي والإقليمي. يتطلب الأمر وجود آليات رقابة واتفاقيات مائية شاملة تتضمن التزامات قانونية من الطرفين، بالإضافة إلى إشراك المجتمع الدولي في دعم الحلول المستدامة لضمان تقاسم عادل للموارد المائية.

5. الضغط السياسي واستخدام المياه كأداة ضغط:

هناك احتمال كبير أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسي من جانب تركيا في مفاوضات مع العراق، مما يجعل القضية أكثر تعقيدًا. يجب أن يكون هناك تعزيز للقدرة التفاوضية العراقية على المستوى الدولي من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي.

6. التحول التكنولوجي جزء من الحل:

يتطلب الوضع الحالي في العراق تبني تقنيات الري الحديثة والزراعة الذكية لتقليل استهلاك المياه وتعزيز كفاءة استخدامها. ينبغي تطوير تقنيات حديثة تساهم في تقليل الهدر المائي وتساعد العراق على التأقلم مع شح المياه.

7. السبل المستقبلية للتعاون:

لا بد من العمل على إنشاء اتفاقيات مائية شاملة ومستدامة بين العراق وتركيا، تضمن حقوق المياه لكل طرف وتعزز التعاون المشترك في إدارة الموارد المائية. تشمل هذه الاتفاقيات تبادل البيانات والمعلومات حول تدفق المياه، وكذلك وضع استراتيجيات للتعامل مع النقص المائي الناتج عن بناء مشروعات السدود أو التغيرات المناخية.

8. مخاطر تزايد التوترات والصراعات السياسية:

إذا لم تتم معالجة هذه الأزمة بشكل عادل وفعال، فإنها قد تؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات السياسية بين العراق وتركيا، مما يعقد العلاقات بين البلدين ويؤثر على استقرار المنطقة.

9. دور العراق في البحث عن حلول مبتكرة:

يجب على العراق أن يبادر بالبحث عن حلول مبتكرة لمواجهة أزمة المياه، بما في ذلك التوسع في مشروعات تحلية المياه، وتطوير تقنيات جديدة للزراعة، والاستفادة من الدعم الدولي للحصول على تقنيات متقدمة في مجال إدارة المياه.

10. إعادة تقييم السياسات المائية الداخلية:

ينبغي على العراق إعادة تقييم سياساته المائية الداخلية من خلال تحسين إدارة المياه وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بالأمن المائي.

التوصيات

1. تعزيز التعاون مع تركيا:

ضرورة مواصلة المفاوضات مع تركيا من أجل التوصل إلى اتفاقيات مائية شاملة تضمن حقوق العراق المائية على الأنهار المشتركة.

2. استراتيجية للموارد المائية:

تطوير استراتيجية وطنية لإدارة الموارد المائية تتضمن تحسين نظم الري، وزيادة الاستثمار في مشاريع تحلية المياه، وتحسين البنية التحتية للمياه في العراق.

3. التوسع في مشروعات الاستفادة من المياه العادمة:

تعزيز استخدام المياه العادمة في الزراعة والصناعة من خلال مشروعات تقنية حديثة لزيادة استدامة المياه.

4. تعزيز الضغط الدولي على تركيا:

يجب على العراق توظيف الدعم الدولي للضغط على تركيا من أجل التوصل إلى حلول عادلة تضمن تقاسم المياه بشكل متوازن بين البلدين.

5. الاستعداد للتغيرات المناخية:

تطوير سياسات استجابة سريعة للتغيرات المناخية بما في ذلك تقنيات للحد من تأثيرات الجفاف والتقلبات المناخية على الموارد المائية في العراق.

References

1. أحمد البغدادي - المورد المائية في العالم العربي: تحديات المستقبل . ط . دار النشر الجامعي - عمان - 2022، ص ٢٠٠-٢١١
2. أبو العطاء عبد العظيم ، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985
3. أبو نجم، يوسف، نهر النيل والأمن القومي المصري مجلة السياسة الدولية"، العدد ٧٩، ١٩٨٥
4. أحمد الكعبي، تأثير مشاريع السدود التركية على الأمن المائي في العراق مجلة الدراسات المالية، بغداد ، 2020
5. الاميري، شهاب محسن عباس العراق والاستراتيجية المائية مطبعة ايلاف بغداد العراق ٢٠١٢
6. بسمة عبد المحسن سعيد، تأثير السياسة المائية التركية في أزمة المياه في العراق ، مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات، بيروت ، 2023.
7. ب ٢٦ مشروعا ... العراق يتأهب للنجاة من شح المياه، موقع أخبار سكاي نيوز 17 حزيران 2023
/http://www.skynewsarabia.com
8. حسن كمال عبد الله ، استراتيجيات تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السلمانية ، العراق، 2013
9. حسين ، فحي علي ١٩٩٧ ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط القاهرة : مكتبة مدبولي
10. حسين مصطفى سلامة (١٩٨٦) محاضرات في العلاقات الدولية، دار الإشعاع للطباعة القاهرة، ١٩٨٦ .
11. داود، ابتهاج محمد رضا ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية : دراسات دولية ، كلية الزراعة/ جامعة بغداد العراق، العدد 69
12. (دستور جمهورية العراق (٢٠٠٥).
13. راجي يوسف محمود البياتي ، المشاريع المائية التركية وأثرها على العلاقات العراقية - التركية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 29 المجلد 8 ، جامعة كركوك، 10ذ9
14. الربيعي صاحب ، تنمية وإدارة الموارد المائية غير التقليدية في الوطن العربي. بيروت : شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات، 2014
15. شروف، عصام ، أزمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون. دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة، 2015
16. العادلي، منصور ، قانون المياه - اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧، بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999
17. عامر، صلاح الدين ، النظام القانوني للأهوار الدولية، بحث منشور في قانون الأهوار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة 2001
18. عباس سعدون رفعت ، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ عام 2011 وأفاقها المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد 80 ، ص 68
19. عباس سعدون رفعت ، سياسة تركيا المائية تجاه العراق منذ عام 2011 وأفاقها المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية، العدد 80

20. عبد الرحمن، مصطفى سيد ، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشئون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١م
21. العبيدي، رائد سامي عباس، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية: كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ٢٠١١
22. العيساوي، سلمان شمران، أزمة مياه الرافدين: بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2016
23. فاطمة الجبوري السياسة المائية في منطقة الشرق الأوسط التعاون والنزاع، ط دار الفكر العربي للنشر ، القاهرة، ٢٠١٨
24. ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024
25. ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024
26. ماجد احمد مخلص ، الامن المائي وتحدياته للدول في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الدولية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، العدد الثاني، 2024
27. محمد رشيد، أزمة المياه في الشرق الأوسط: تحديات وفرص التعاون، ط دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2019 .
28. محمد سيف رمضان ، تداعيات أزمة المياه على مستقبل العلاقات الثنائية العراقية التركية بعد عام 2003، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية ، العدد 34 حزيران 2024 تاريخ الدخول 200 تشرين الثاني 2024، على الرابط: <https://camb-magazine.com/742>
29. المصري ، جورج ١٩٩٤ . الأمن المائي في عالم متغير قيرص: دار الملتقى للنشر والطباعة .
30. المواجهة شح المياه.. جهود لاستخلاص حصص العراق المالية، تاريخ الدخول 10 تشرين الثاني 2024، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2021/10/6>
31. مؤتمر بغداد الدولي الرابع للمياه تاريخ الدخول 20 تشرين الثاني 2024، على الرابط: <https://ti.uokerbala.edu.iq/archives/108>
32. موسكين سليم ، انعام عادل العزاوي تاثير مشكلة المياه على العلاقات التركية مع دول المصب النهري دجلة والفرات . مجلة قضايا سياسية ، العدد 76، جامعة النهريين 2024
33. ناظم نواف إبراهيم ، الدبلوماسية المائية والأمن المائي في العراق بعد عام 2003 ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية
34. النواب، عادل تركيا تبدأ تنفيذ اتفاقها مع العراق بزيادة تدفق المياه في نهر دجلة موقع اخبار العربي الجديد، بغداد العراق ٣ نيسان ٢٠٢٣.

35. Bakar, İsmail. "The Role of Iran In Regional Water Disputes: A Case Study of the Tigris and Euphrates." International Journal of Water Resources 58, no. 4 (2021)

36. F.J. Berber(1959). Rivers in International Law, London, Stevens & Sons Limited. New York Oceana Publications INC

37. Government of the French Republic, 1970.
38. International water law project, 1995.
39. McCaffrey Stephen (2001). "The law of international watercourses non-navigational uses. Oxford press University.
40. United Nations. "Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses." United Nations Treaty Series, vol. 2161, 1997.
41. Donaunersinkung case,1927, annual Wurttemberg and Prussia v Baden (1931). The digest of public international law cases 1927.1928, London.